



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2006

أجور موظفي الخدمة العامة في وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما

الاستجابة لتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية

بشأن تعديل سلم مرتبات موظفي الخدمة العامة بمفعول رجعي

للموافقة





## مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

### **Gary Howe**

مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي والميزانية

هاتف: +39-06-5459-2262

بريد إلكتروني: [g.howe@ifad.org](mailto:g.howe@ifad.org)

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

### **Deirdre McGrenra**

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39-06-5459-2374

بريد إلكتروني: [d.mcgrenra@ifad.org](mailto:d.mcgrenra@ifad.org)





### التوصية بالموافقة

إن المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على رفع التوصية الداعية إلى إقرار نفقات خاصة لتغطية تكاليف موظفي الخدمة العامة بمفعول رجعي على النحو الوارد في الفقرة 6، إلى مجلس المحافظين للتصويت عليها بالمراسلة.



## أجور موظفي الخدمة العامة في وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما

### الاستجابة لتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية

#### بشأن تعديل سلم مرتبات موظفي الخدمة العامة بمفعول رجعي

1 - يلتزم الصندوق، كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، بمستويات الأجور وشروط الخدمة التي يحددها النظام المشترك للأمم المتحدة، ويمتثل في العادة لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية.<sup>1</sup> وقد نظرت هذه اللجنة وأقرت في دورتها الحادية والستين النتائج التي خلص إليها مسح المرتبات بشأن الظروف السائدة المثلى للعمل لفئة الخدمات العامة والفئات الأخرى في وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما.

2 - وعلى أساس نتائج هذا المسح، الذي أجري وفقاً لمنهجية أقرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق، فقد أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بزيادة مرتبات موظفي الخدمة العامة في وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما بنسبة 12.16%، بمفعول رجعي اعتباراً من 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005. ووفقاً للعرف المتبع،<sup>2</sup> فإن الصندوق سيسعى إلى تنفيذ هذه التوصية بالتنسيق الوثيق مع الوكالات الشقيقة المتمركزة في روما. وفي هذه الصدد فإن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي سيتقدمان بمقترحاتهما بشأن تنفيذ توصية اللجنة المذكورة في الفصل الثالث من عام 2006.

3 - وتقدر التبعات المالية الإضافية التي سيتحملها الصندوق نتيجة تنفيذ التوصية بنحو 4.3 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بعامي 2005 و2006، منها مبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي للفترة التي تغطي شهري نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول عام 2005 ومبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي للفترة الممتدة بين شهري يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2006.

4 - ويحدد برنامج العمل والميزانية لعام 2006 سقفاً للتكاليف الإدارية (أي الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج) عند نسبة 17.1% من برنامج العمل. وبلغت قيمة الميزانية الإدارية لعام 2006 التي أقرها مجلس المحافظين 61.1 مليون دولار أمريكي، وهي تشتمل على مبلغ يقرب من 0.9 مليون دولار أمريكي لتغطية الزيادات في تكاليف الموظفين التي توصي بها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفي ضوء السقف المحدد للتكاليف الإدارية عام 2006 فإن الصندوق سيغطي تكاليف تنفيذ توصية اللجنة المذكورة فيما يتعلق بعام 2006 على أساس ما يلي:

(أ) الاعتمادات المخصصة في الميزانية الإدارية لعام 2006 لتغطية الزيادات في تكاليف الموظفين التي توصي بها لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

<sup>1</sup> يتمتع الصندوق بصفة مراقب لدى لجنة الخدمة المدنية الدولية، وعلى هذا فإنه ليس ملزماً قانونياً بتنفيذ توصياتها، ولو أنه قام بذلك في السابق للحفاظ على قدرته التنافسية إزاء المنظمات الأخرى المتمركزة في روما والمنظمة إلى اتفاقية اللجنة، أي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

<sup>2</sup> أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بزيادات مماثلة عامي 1990 و1998 وقام الصندوق بتطبيقها.

- (ب) تجميد موجّه للتعاقد مع موظفين جدد في ظل الميزانية الإدارية اعتباراً من 1 يوليو/تموز عام 2006؛
- (ج) نهج متحفظ فيما يتعلق بتريقات الموظفين؛ و
- (د) استخدام الوفور المحققة في المدفوعات المعتمدة مقابل الاستحقاقات.

5 - وفيما يتعلق بتكاليف توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية من حيث تطبيقها بمفعول رجعي على الفترة الممتدة بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2005، فقد استُكملت القوائم المالية للصندوق لعام 2005 وتمت مراجعتها، ولهذا فليس هناك من موارد متاحة بموجب الميزانية الإدارية المعتمدة لعام 2005، والتي أفلت الآن. وعلى هذا، فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى أن يوصي بأن يحيل رئيس الصندوق طلباً إلى مجلس المحافظين للموافقة على نفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي وذلك بمقدار 1.4 مليون دولار أمريكي. وبالنظر إلى طول فترة التأخير في تعديل مرتبات موظفي الخدمة العامة التي امتدت إلى حين إصدار لجنة الخدمة المدنية الدولية لتوصيتها، فإن الأمر يتطلب اتخاذ تدبير فوري توجيهاً للعدالة وحفاظاً على معنويات الموظفين.

### توصية

6 - يوصى بأن يفوض المجلس التنفيذي رئيس الصندوق بأن يحيل إلى مجلس المحافظين طلباً بالموافقة على نفقات خاصة لتغطية تكاليف موظفي الخدمة العامة بمفعول رجعي بقيمة 1.4 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في الفقرة 5، وذلك للتصويت عليها بالمراسلة (عوضاً عن الانتظار إلى حين انعقاد الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط عام 2007). ويرد طياً مشروع القرار المعني المرفوع التماساً لموافقة مجلس المحافظين.





الملحق

مشروع قرار بشأن التفويض بنفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ علماً بتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن تعديل مرتبات موظفي الخدمة العامة في وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما بمفعول رجعي اعتباراً من 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005،

وإذ يلاحظ أن القوائم المالية للصندوق لعام 2005 قد استُكملت وخضعت للمراجعة،

وإذ نظر في توصية المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثمانين الداعية إلى الطلب إلى مجلس المحافظين أن يوافق، عبر التصويت بالمراسلة، على نفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي بقيمة 1.4 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف تعديل مرتبات موظفي الخدمة العامة بمفعول رجعي فيما يتعلق بالفترة الممتدة بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2005؛

يقرر:

إتاحة نفقات خاصة لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي وبقيمة 1.4 مليون دولار أمريكي وذلك لتغطية الزيادات في تكاليف موظفي الخدمة العامة للفترة الواقعة بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2005؛ و

تطبيق النفقات الخاصة المعنية لتغطية تكاليف الموظفين بمفعول رجعي على تكاليف الموظفين المتعلقة بمرتبات موظفي الخدمة العامة للفترة الممتدة بين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2005.